الثابت والمتغير في منهجية التحليل السياسي المقارن

The constant and Variable in the Methodology of Comparative Political Analysis

شلغوم نعيم

جامعة سطيف 2 - الجزائر

بن بريهوم ميادة

جامعة قسنطينة 3 - الجزائر

الملخص:

تركز هذه الورقة على تطور حقل السياسة المقارنة الذي يتخلله ثورتان: الثورة السلوكية الممتدة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات(1960)، والثورة ما بعد السلوكية (الثورة العلمية الثانية) التي بدأت منذ السبعينيات (1970) وما زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر، لكن مستقبل السياسة المقارنة يبقى موضع شك إذ يوجد هذا التخصص أمام "مفترق طرق" يتطلب تحديد طبيعته ودوره.

الكلمات المفتاحية: السياسة المقارنة، الثورة السلوكية، ما بعد السلوكية، منهجية التحليل.

Abstract :

This paper focuses on the evolution of the field of comparative politics that includes two revolutions: the behavioral revolution that extends from the period of post-World War II until the mid-sixties, and the post-behavioral revolution (second scientific revolution) that started since the 1970s. However, the future of comparative politics remains in doubt as this sub-discipline of political science faces a « crossroads » that requires specifying its nature and role.

Keywords: *Comparative Politics, Behavioral Revolution, Post-behavioralism, Analysis Methodology.*

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة:

شهد حقل السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية تحولات في الجانبين المنهجي والموضوعي بعد هيمنة طويلة للاتجاه السلوكي على الدراسات السياسية والذي اتسم بمغالاته في تعظيم الإنجازات المنهجية وبناء النظرية وتطوير أساليب وأدوات البحث، مع إلغائه للجانب القيمي بمبرر احترام حيادية الحكم العلمي وموضوعيته في ميدان التحليل السياسي المقارن. وهو ما طرح العديد من الإشكاليات المنهجية والموضوعية فرضت الانتقال إلى مرحلة ما بعد السلوكية مع نهاية ستينيات من القرن الماضي.

وكان انعقاد مؤتمر الجمعية الأمريكية سنة 1967 تحت شعار من أجل علم سياسة جديدة قد جاء في سياق تفاقم مشاكل المجتمع الأمريكي واحتدام الحرب الباردة التي خلقت "النقاشات الكبرى للأنظمة السياسية" في بلدان العالم الثالث، ما أدى إلى توسع دائرة المقارنة السياسية لتشمل هذه الدول وبرزت في هذا السياق العديد من الأطر النظرية التي ساهمت في انحسار النموذج السلوكي (منظور التحديث) الذي حل محله النموذج ما بعد السلوكي (منظور التبعية) والذي استند آنذاك إلى نظرية التبعية المهتمة بالمتغيرات الاقتصادية القديمة-الجديدة ذات العلاقة بقضايا وأزمات دول العالم الثالث، على إثر ذلك برزت دراسة الحالات المختلفة سمحت بإجراء مقارنات جديدة.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي وبروز الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة التي تروج للديمقراطية الليبرالية وسعيها لفرضها على الأنظمة السياسية في العالم، في هذا السياق برزت تساؤلات ابستمولوجية أدت إلى إجراء مراجعات نظرية كبيرة في حقل السياسة المقارنة، خاصة مع اتساع موجة التحول الديمقراطي التي مست العديد من الدول (أوروبا الشرقية مثلا)، وكذا تنامي تأثيرات العولمة النيوليبرالية المكرسة للنمطية التي أفضت إلى بروز تشابه وتماثل في الأنظمة السياسية من خلال دراسة المناطق الجغرافية التي تقع فيها مراعاة قاعدة الخصوصية، وكل هذا انعكس سلبا على حقل السياسة المقارنة الذي أصبح يعيش حالة من التشظي والتشتت النظري، وفي ظل هذا الرخم ظهر نقاش وجدل حاد تمحور أساسا حول إشكالية بناء النظرية في ظل تعدد وتشابك البناءات المعرقلة لبروز نموذج معرفي يضبط الحدود المنهجية للسياسة المقارنة الهادفة في النهاية لبلورة أجندة بحثية تؤدي إلى تحقيق العلمية.

وبناء على هذا تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى تأثرت السياسة المقارنة بالتحولات المعرفية الحاصلة بعد الثورة السلوكية ؟ وما هي طبيعة هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحولات؟ هل يمكن بناء نموذج نظري للسياسة المقارنة؟ ما هو مستقبل حقل السياسة المقارنة في ظل الحركية التي يعيشها؟

المحور الأول: أسس ومنطلقات الثورة ما بعد السلوكية وأثرها في إعادة تشكيل حقل السياسة المقارنة

لقد هيمنت السلوكية على مدار عقد من الزمن (1955-1967) على حقل الدراسات السياسية المقارنة، غير أن الصدامات الفكرية بين جيلين من الباحثين -السلوكيين القدامى والمعاصرين- تبرز مستوى تطور النقاشات النظرية ومدى ابتعاد مسار وخيارات السلوكيين التقليديون عن معالجة قضايا ومشاكل المجتمع بمبرر الموضوعية والحياد العلمي لتأثرهم الشديد بتقنيات ومناهج العلوم الطبيعية التي وظفوها في دراساتهم، والتي يغلب عليها الطابع الامبريقي والتجريبي ما أفقد الظاهرة السياسية خصوصيتها الإنسانية، ولعل هذا الاتجاه النظري الذي أسسه الجيل الأول من علماء السياسة السلوكيين أمثال: تشارلز مريام، هارولد لازويل، روبرت داهل ، غابريال ألموند، وغيرهم حاول ترسيخ تقاليد علمية وضوابط منهجية صارمة من أجل التأسيس لعلم سياسة يضاهي ما وصلت إليه العلوم الطبيعية من تطور.

ولذلك نجد أن تخصص السياسة المقارنة خلال المرحلة السلوكية كان يقوم على فكرتين أساسيتين: **الفكرة المفتاحية الأولى** تعنى بملائمة موضوع ونقاشات السياسة المقارنة، أين كان رد فعل السلوكيين ضد المفاهيم التي تنضوي ضمن مجال المؤسسات الحكومية والرسمية وأكدوا على ضرورة الاهتمام بالجوانب والإجراءات غير الرسمية، وكل ما يتصل بجماعات المصالح والأحزاب السياسية وبالاتصال الجماهيري، الثقافة السياسية، والسياسة الاجتماعية التي ينظرون إليها على أنها مفتاح اشتغال النظام السياسي، أما **الفكرة المفتاحية الثانية** فتتمثل في الحاجة إلى وجود مناهج ونظريات علمية، وهذا ماجعل هذا الجيل يعارض كل النظريات الغامضة والمتخلخلة والدفاع عن نظريات النظم وتجاربها الإمبريقية[1] وهو ما مكن حقل السياسة المقارنة في ظل الحركة السلوكية من إحداث القطيعة مع التقاليد الإبستمولوجية التقليدية المستمدة من أفكار أفلاطون وأرسطو[2].

[1] *Gerardo L .Munk,The past and the présent of comparative politics. Kellogg Institute Baltimore university press forthcoming .2007.p06.*

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، منشورات جامعة قار يونس (بنغازي)، ط1994، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا يصنف المذهب السلوكي *Behavioral Approach* كواحد من أهم المذاهب الفاعلة التي أخذت على عاتقها مهمة تحويل هذا الحقل إلى علم متحرر من القيم مركزا على السلوك الفعلي للظاهرة السياسية، انطلاقا من حقيقة أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية، ولهذا تعرف السلوكية بأنها "البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني وإثباتها، ولتحقيق هذا المسعى ارتكز هذا المذهب على قاعدتين متلازمتين وهما: **صياغة المفاهيم وطرح الفرضيات بطريقة منظمة** وباعتماد طرق البحث الامبريقية[1]، ولعل منطق ومنهاجية التحليل لدى المذهب السلوكي منتظم وفق مدخل التنمية والتحديث والمدخل البنيوي الوظيفي والمتغيرات النمطية والتقسيم الثنائي للتقليد والحداثة، أين قدم فيها السلوكيون افتراضات ومداخل غير ملائمة لدراسة الدول النامية، مما أدى إلى خلق إشكالية المقارنة بين مجتمعات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المختلفة ثقافيا وتاريخيا عن الدول الغربية[2].

في هذا السياق اتبع رواد السياسة المقارنة نموذج تحليلي ومنهجي مغايرا منذ بداية الستينيات أين بدأوا بالاهتمام بالدراسات التحليلية الكمية واعتمدوها في إجراء المقارنات، مركزين في ذلك على تطوير المناهج الكمية لتكون مناسبة لعلم السياسة ولتحقيق ذلك خصصوا ميزانيات للتدريب على هذه المناهج لتحقيق هدف إضفاء العلمية على السياسة[3]، كما اهتمت السلوكية بدراسة الديناميكيات السياسية لدول العالم الثالث من دون التحرر من الطابع المقارن الذي ينتظم بالإحالة على نموذج الحداثة الأوروبية وأمريكا الشمالية[4].

وتجدر الإشارة أن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث مع نهاية عقد الستينيات(1960) ظهر اتجاهين داخل المدرسة السلوكية وهما السلوكيون المنظرون الذي يفضل الجانب النظري الصرف، مقابل الاتجاه الثاني الذي يمثله السلوكيون الوضعيون الذين يهتمون بالبحث عن المناهج الجديدة لدراسة الظاهرة السياسية-، ونتيجة لذلك اشتدت أزمة السلوكية لبروز أفكار تنتقد التوجه السلوكي من الداخل معتبرا أن السياسة ترتكز على العلم والفن والفلسفة وليس على العلم

[1] كمال المنوفي، " مفهوم تطور علم السياسة "، مجلة الفكر العربي العدد 22 (أكتوبر 1981م) و أيضا: أحمد بدر" الثورة السلوكية في العلوم السياسية " **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد الثاني، (ديسمبر 1975م).

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع . ص ص175-176.

[3] *Gerardo L .Munk. op cit. p 15.*

[4] برتراند بادي و غي هيرمت ، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2013، ص130.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنهجية الكمية وحدها وقد أثار هذا جدلا منهجيا حول إمكانية الاستفادة من التجربة السلوكية في السياسة المقارنة بصياغة مفاهيم جديدة تستجيب للواقع السياسي، تكون أكثر قدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة، أمام هذا التحدي الذي واجه المنظور السلوكي أعلن عن ميلاد ثورة جديدة في علم السياسة من خلال "مؤتمر من أجل علم سياسة جديدة" سنة 1967 الذي أسماه "**دافيد إيستون**" بالثورة ما بعد السلوكية وقد حدد خصائصها كما يلي:

1- تقديم الجوهر على التقنية لينصب اهتمام الباحث على دراسة مشاكل المجتمع بدلا من الاهتمام بأدوات البحث العلمي.

2- المدرسة السلوكية محافظة ومحدودة بنظرتها التجريدية التي لا تمت للواقع بصلة وبخاصة في أوقات الأزمات.

3- لا يمكن للعلم أني يلتزم الحياد كما تصور أرباب المدرسة السلوكية وعليه فلا يمكن فصل الحقائق عن القيم

4- لابد للمفكرين من تحمل مسؤولية مجتمعهم والدفاع عن القيم الإنسانية والحضارية بدلا من الحياة العزلة التي فرضتها عليهم الاتجاهات السابقة .

5- يجب على المفكرين توظيف العلم والمعرفة لتحسين أوضاع المجتمع.

6- ينبغي على المفكرين الاشتراك في الصراع الحالي والمشاركة في تسييس المهنة والمؤسسات العلمية[1].

ضمن هذا الإتجاه يقول ايستون:"إن المدرسة ما بعد السلوكية حاولت كسر حواجز الصمت التي أقامتها المدرسة السلوكية ودفع العلوم السياسية لمعالجة الحالات الحقيقية للبشرية في فترات الأزمات"، وهنا أثمرت هذه الانتقادات التي وجهها الاتجاه اليساري للسلوكية داخل مؤتمر من "مؤتمر من أجل علم سياسة جديدة" إلى إبراز الملامح العامة للثورة ما بعد السلوكية التي ركزت على القضايا والمشاكل الاجتماعية و السياسية المطروحة آنذاك، حيث طالبوا باتخاذ موقف جماعي وموحد من القضايا المثيرة للجدل على الساحة الأمريكية مثل حرب الفيتنام والتمييز العنصري والفقر إضافة إلى قضايا المرأة والبيئة.

[1] محمد أحمد مفتي، "المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد الخامس عشر، العدد02، صيف 1987.ص75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما شهد حقل السياسة المقارنة في هذه الفترة تحولات أخذت تدخل في إطار ما يسمى بالنقاشات الكبرى للأنظمة مبرزة أهمية التحليل المقارن للنظم السياسية، الذي برز كعلم قائم بذاته منذ سبعينات القرن الماضي بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي تهدف إلى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية وبتطوير نظريات جزئية في إطار النظرية العامة، تعنى بأبنية معينة تنتمي إلى أنماط نظامية مختلفة تهتم بمناقشة القضايا الهامة المثارة في إطار علم السياسة المقارنة[1] .

إن المساعي التي قام بها دافيد ايستون داخل الحركة السلوكية أدت إلى إحداث نقلة نوعية في السياسة المقارنة مكنته من التحرر من تقاليد العلمية والمنهجية المدرسة السلوكية التي يحكما المنظور التنموي المتمركز حول التجربة البلدان الغربية، وفتحت الباب أمام ظهور برامج بحثية حاولت تطوير السياسة المقارنة، من خلال توسيع دائرتها لتمس العديد من دول ومجتمعات العالم الثالث وبصياغة أطر نظرية متطورة عاكسة لهذا التحول، ويبرز ذلك جليا في الأعمال الأولى التي قدمها كل من"دافيد ايستون" و"غابريال ألموند" و"بنجهام بويل" في أواخر الستينات والتي تعبر عن رفضها المطلق للبرامج البحثية السابقة، إذ شجعت التوجه إلى إجراء أبحاث جديدة أدت إلى إحداث تحولات جذرية وبصورة سريعة، تتمثل في دراسة أبنية النظام التي وضعتها النظرية البنائية الوظيفية المعتمدة كإطار عام لدراسة السياسة، في هذا السياق جاءت كذلك دراسة "سايمور ليبسيت" سنة 1967 المعنونة بـ "انقسام الأبنية، الأحزاب السياسية والتحالفات الانتخابية والتي وضعت اللبنة الأولى لبداية أجندة بحثية جديدة[2] ، مهدت لظهور "منظور التبعية" كإطار للتحليل داخل المدرسة ما بعد السلوكية الذي يحاول تفسير حالة التخلف التي تعيشها دول العالم الثالث وقد تبلور منظور التبعية في أميركا اللاتينية على يد **"كردوزو"** كما طبق في إفريقيا على يد **"سمير أمين"**، والذي ينطلق من مسلمة مفادها أن الامتيازات الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمعات المتقدمة بالشمال تحدد طريقة شبه آلية لتبعية مجتمعات الجنوب لها والتي توجهها بحسب حاجياتها الضرورية ووفق العلاقات القائمة بين المركز والمحيط، التي تجعل من وكالات التنمية الدولية كأحزمة ناقلة للهيمنة الغربية سواء كان شكل مؤسساتها استبدادية أو ديمقراطية مصطنعة.

[1] كمال المنوفي، "السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 7 العدد 4 ،1979، إصدار يناير 1980، ص02.

[2] *Gerardo L .Munk. Op cit .p 12.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقا لهذا المنظور عمل دافيد ايستون وآخرون بإعادة تأويل المبدأ العضوي أو السبرنتيقي لإقرار نظام اجتماعي وتحديد النظام الاقتصادي والسياسي الذي يشكل مركزا مهيمنا يدور حول محيط تابع له وخاضع لهيمنته، وقد طبق هذا المبدأ على العديد من الأحداث الوطنية والدولية مبينة أن هذه الهيمنة ليست من فعل دولة أو عدة دول قوية بل من فعل مركز متعدد الأشكال والأمكنة يحظى بتفوق اقتصادي يبرر حتمية خضوع العالم الثالث إلى حكومات استبدادية قوية أو لسلطات تتأثر بحسب تموقعها قرب المحيط الفعلي للنظام الرأسمالي العالمي[1] ، وهنا نجد الإطار الدولي للتنمية في البلدان النامية يتسم بالتبعية والاعتماد المتبادل والمتشابك بين العديد من الدول والتكتلات، الذي يختلف مساره عن الصيرورة التاريخية لتطور التنمية الغربية في أوائل القرن19 التي تمت في إطار من العزلة النسبية عن تأثيرات العالم الخارجي وبصورة مستقلة عنه.

على هذا الأساس ترتكز المساعي البحثية للمدرسة ما بعد السلوكية على تقديم أطر نظرية جديدة تصب في مدخل التبعية الذي ساهم في توسيع دائرة المقارنة، كما استطاعت أن تؤثر على المنظور التنموي وبقدرته على الخروج من دائرة التمركز الغربي والتحيزات الفكرية وبتقديم افتراضاته المبنية على أسس صحيحة وواقعية، ولهذا نجحت المدرسة ما بعد السلوكية في تهذيب المذهب السلوكي التقليدي، إلى جانب تأكيدها على مسألة مهمة وهي احترام خصوصية المجتمعات التي تقتضي وجود أوجه للتشابه والاختلاف الذي على أساسه تجرى المقارنات، وبالتالي المساعي البحثية التي قدمتها الما بعد السلوكية تعد محاولات توفيقية بحتة تهدف من ورائها سد الثغرات الموجودة في النموذج السلوكي والمعبرة أيضا عن الرغبة الملحة لإعادة صياغة هذا العلم لنفسه[2] .

المحور الثاني : واقع السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية: بين ثبات الأسلوب المنهجي والتحول النظري.

لقد تعرضت السياسة المقارنة لجملة من التحولات والتطورات منذ الثورة السلوكية التي اهتمت باستخدام المنهج العلمي في البحث ودراسة السلوك الإنساني بطريقة علمية، ووفقا لمنطق الثورات العلمية "لتوماس كون" نجد أن هذا الحقل مسته ثورة جزئية في أواخر الستينيات، التي كانت نتاجا لزيادة أزمات العصر في المجالات السياسية والاجتماعية ومع بروز الحاجة الملحة لجعل علم السياسة أكثر ارتباطا بهذه الأزمات وأكثر اتساقا بالسلوك السياسي الفعلي، ولذلك فهي تركز

[1] برتراند بادي، المرجع السابق، ص 133.

[2] محمد أحمد مفتي، المصدر السابق، ص،77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على نقاط أساسية تتمحور حول طبيعة المعارف السياسية ونطاقها، بجانب المنهجية السياسية الحديثة المتأثرة بالبحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية، التي تتقاطع مع العديد من المفاهيم والمسائل التي تهتم بها السياسة المقارنة التي حملت شعار "العودة إلى المجتمع"، مما جعلها متعددة الاتجاهات بالنظر إلى تعدد الأطر النظرية التي طرحتها وتظل صالحة لمعالجة القضايا التي تركز عليها وبتطبيقها في السياقات الاجتماعية التي تناسبها.

1-ثبات الأساليب المنهجية: إن التطور الذي حققه حقل السياسة المقارنة ينظر إليه من زاوية المنهج دون التركيز على موضوعه الذي لا يختلف عن موضوعات الفروع الأخرى لعلم السياسة، وفي الصدد انتقد "بروان وماكريدس" (*Makridsand Brown*) حقل السياسة المقارنة خلال الثورة السلوكية واعتباره أنه ليس مقارن بالصفة المطلوبة لعدم تركيزه على دراسة الموضوعات بمقدار تركيزه على المنهجية، إذ كانت دراساته الأولى عبارة عن دراسات لحالات مستقلة عن بعضها البعض وهي دراسات وصفية روائية أكثر منها تحليلية تؤدي إلى بناء نظرية[1].

على هذا الأساس نجد أن حقل السياسة المقارنة في ظل الثورة ما بعد السلوكية استطاع أن يحافظ على الأسلوب المنهجي المتبع في المرحلة السلوكية لكن مع إعطاء الأولوية للموضوع على حساب المنهج، ومادام أن الحركة ما بعد السلوكية جاءت كحالة عدم الرضا عن المبالغة في الاهتمام بالمنهج اهتمت بالمنهج فقط من اجل الفصل بين الحقيقة والقيمة، وبالرغم من التطور الحاصل في الأساليب المنهجية ووسائل التحليل المعقدة المستخدمة في الحقول الأخرى وتطبيقها، والاستناد عليها كمعيار للتحليل السياسي الذي يزيد من المعرفة العلمية وفي القدرة على التفسير والتحليل، يرى رواد الحركة ما بعد السلوكية أن المغالاة فيها أدى إلى سلب علماء السياسة القدرة على التحليل الأخلاقي الهادف الذي يربط الحقيقة والقيمة بالعمل والأهمية[2]، في هذا الصدد تبرز الخيارات المنهجية التي تبنتها الحركة ما بعد السلوكية تتمثل في التجاهل النسبي للأسلوب المنهجي الكمي الذي كانت السلوكية تهتم به في أبحاثها، حيث كانت السنوات الأولى للثورة ما بعد السلوكية يهيمن على تقاليدها البحثية الأسلوب المنهجي الكيفي، ويعود ذلك إلى تراجع الأثر النسبي للأدبيات

[1] محمد نصر عارف، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة**، المركز العلمي للدراسات السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان (الأردن)، 2006، ص08.

[2] محمد أحمد مفتي، نفس المصدر السابق، ص 76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكمية مع بروز الطابع عبر الوطني (تحليل دول العالم الثالث) التي فرضت اعتماد منهج يناسبها،[1] وتبرز ملامح وطبيعة التحولات النظرية والمنهجية التي فرضتها الثورة ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة الذي يرتكز على أسس التالية:

1- التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة وهذا بتجاوزها للتشابه في الأبنية والوظائف وبالبحث عن التكافؤ بينها، وهو ما تم تطبيقه من اجل توسيع نطاق المقارنة لإخراجها من دائرة التمركز الأوروبية وبما يسمح بدراسة ظواهر كانت تعد في السابق خارج دائرة السياسة المقارنة.

2- تضييق نطاق الدراسة مكانيا وكميا مع تعميقها زمنيا وموضوعيا حيث ناقش رواد السياسة المقارنة سلسة من الأطر المنهجية حول دراسة الحالات وبإجراء المقارنات الصغيرة الضيقة النطاق(*small-N comparisons*) فقد خلص "غابريال ألموند" إلى أن حقل السياسة المقارنة بدأ يتجه نحو تضييق نطاق دراساته، وذلك بعد أن فشلت البرامج ذات النطاق الموسع التي تشمل الكثير من الحالات والتي كانت سائدة في المرحلة السلوكية.

3- إدماج العلاقات الدولية في السياسة المقارنة تبعا للظروف التي فرضتها تحولات بنية النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية وما رافقها من إيديولوجيات: العولمة، اقتصاد السوق، التحول الديمقراطي...، التي أصبحت قضايا أساسية تطرح في مجال العلاقات الدولية.

في سياق التطورات التي أحدثتها المابعد السلوكية دعا ألموند إلى ضرورة تعديل منهجية السياسة المقارنة بإتباع ثلاث استراتيجيات تحليلية في حقل السياسة المقارنة والمتمثلة: أولا التعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية لكن مع التركيز على المستوى الجزئي، وثانيا باستحضار العمق التاريخي للسياسة المقارنة، وأخيرا دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها واتساعها الطبيعي الذي توجد فيه من الناحية الواقعية وامتداداتها الموضوعية، بمعنى أن المشاكل العاجلة للمجتمع أهم من أدوات البحث ما يعني أن العلم لا يمكن أن يكون محايدا، كما أن الوقائع لا يمكن فصلها عن القيم وعن الأسس القيمية والمعيارية إذ لابد من ربطها بالمعرفة، ما يفرض على المفكرين تحمل مسؤولياتهم تجاه المجتمع من خلال الدفاع عن القيم الإنسانية للحضارة وبأن لا يصبحوا مجرد فنيين معزولين عن القضايا والمشاكل المحيطة بهم[2].

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق. ص 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا السياق يؤكد العديد من العلماء على رأسهم "كارل مانهايم" بضرورة ربط.الأبحاث العلمية والعملية بالافتراضات الاجتماعية والقيمية مما ينفي الطرح القائل والسائد في المرحلة السلوكية بأن العلم خالي من القيم[1]، يفهم من ذلك أن المدرسة ما بعد السلوكية أعطت أهمية للمناهج الكيفية من أجل تعميق الفهم والإحاطة بالدراسة المفصلة والعميقة للحالة من زاوية التاريخ واللغة والثقافة، مما يجعل طرحها ينسجم ومبادئ المدرسة التاريخية التي تصر على أن القيم هي عمليات خلق فردية أو اجتماعية لا يوجد لها تأييد في الطبيعة ما يعني ذلك عدم فصل القيم عن الحقائق، ولهذا نجد أغلب باحثي السياسة المقارنة ذوو التوجه الكيفي يهتمون بالنتائج التاريخية وتبريرها، من حيث تقاطعها مع الحالات المشابهة لها إذ يدرسون كيف تؤدي نفس الشروط والمسببات إلى الاتفاق في تركيب واحد وتتناقض في تركيب آخر[2].

يتضح مما سبق أن بحوث المتدارسة ما بعد السلوكية اهتمت بدراسات الحالة و بإجراء المقارنات الصغيرة، أين اهتم التحليل في السياسي المقارن في هذه المرحلة حول القطرية (دراسة الحالة) وبالسعي للاستفادة من المعرفة المعمقة لدولة محددة، من خلال استخدام الإجراءات المنهجية الكمية في البحوث الميدانية وباستخدامها للإحصائيات المعتمدة سابقا وهنا نلاحظ استمرار المدرسة ما بعد السلوكية أين شرع رواد ما بعد السلوكية إلى تطوير الدراسات الكيفية، وهذا ما يظهر في تبلور مساعي وأجندة بحثية جديدة تتعلق بقضايا: السلوك الانتخابي، الرأي العام، والديمقراطية، من المفيد التذكير هنا أن هذه القضايا لم تكن تحظى بدراسة منهجية وفق الأساليب الكمية وبإعطائها للاهتمام في إجراء البحوث المسحية وبتوليد البيانات، ومن ناحية أخرى باهتمام النظرية البنيوية الوظيفية،حتى عندما بد أمسار السياسة المقارنة في التحول أواسط ستينيات على اعتبار أن أبعاد المنهجية السلوكية لا تزال تركز على منهجية الاختبار الإمبريقي المنظم الذي تستمد السلوكية قوتها منه[3]، مما يبين تأثر المدرسة ما بعد السلوكية بالاتجاه الإبستمولوجي التاريخي الذي يعطي أهمية للتعبيرات الإنسانية والقيم التي تؤثر على الأحكام التي يصدرها الباحث يجعل تطبيق المنهج العلمي في مجال العلوم الطبيعية سيكون نسبيا ومتأثرا بمنظور الباحث ووجهة

[1] محمد أحمد مفتي، المرجع السابق، 76.

[2] *Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies, USA, university of Californiapress, 1987, p13.*

[3] *Gerardo L .Munk. op cit .p 15.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظره[1]، وبذلك اتجهت إلى إحداث نوع من القطيعة على المستوى المنهجي من خلال الانتقال الجزئي داخل الطرح السلوكي من المنهج التجريبي والمنهج الكمي الإحصائي **إلى البعد النوعي (القيمي)** للسلوك السياسي.

طبيعة التحولات النظرية في السياسة المقارنة: تبرز فلسفة العلم كأحد المصادر الرئيسية للآراء والتصورات السائدة في السياسة المقارنة حول منهاجية البحث السياسي، فالتطورات والصراعات التي شهدتها فلسفة العلم كانت لها انعكاسات على علم السياسة وعلى التصورات الذهنية لعلمائه، الذين لم يعد أمامهم سوى خيار متابعة التطورات التي تحدث في فلسفة العلم وأن يتخذوا موقفا من الصراع الفكري الدائر بين السلوكيين، على هذا الأساس تأتي ضرورة الاهتمام بالأصول الفكرية والابستمولوجية لتفسير الجدل الدائر حول طبيعة البحث السياسي ومنهاجية التحليل في السياسة المقارنة[2].

وهذا ما يعكس حالة عدم الرضا عن المنظور التنموي الذي تستوحي منه المدرسة السلوكية منطلقاتها النظرية مما أفرزت جدل ونقاش إبستمولوجيا حادا مس المسلمات النظرية للسلوكية وأسهمت في إحداث تحول حقل لمقارنة ونقلته من مرحلة إلى أخرى، وجعلته يتطور وفق عاملين أساسيين هما المشكلات الواقعية والإشكاليات المعرفية وبتفاعلهما يتقدم هذا الحقل وتوسيع دائرة اهتمامه[3]، على هذا الأساس يمكن تقسيم المرحلة ما بعد السلوكية إلى مرحلتين واللتين تضمنتا منظورات تعبر عن خصوصية ومقتضيات كل مرحلة كالأتي:

المرحلة الأولى "منظور التبعية "(1967-1989): تنطلق الثورة السلوكية من أفكار ونظرية التبعية في تفسير تخلف الدول النامية التابعة للمنظومة الفكرية الغربية التي تحتكر المجالات الحيوية للتطور، ولهذا نجد أن علماء السياسة عملوا على تقديم إسهامات تهتم بقضايا ومشاكل العالم الثالث وهذا ما يظهر في تنوع المقتربات النظرية التي حاولت تفسير سبب المشاكل والأزمات التي تعاني منها هذه الدول، وفق منهاجية تعكس تطور الاهتمامات البحثية والتي قدمت مداخل بديلة تعبر عن حالة التحول الجذري الذي مس حقل السياسة المقارنة منذ نهاية ستينيات القرن الماضي، ولعل أن السياق العام لهذه المرحلة يتميز باحتدام الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق. ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 52،53.

[3] محمد نصر عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص 14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقيادة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل هذا الوضع الصراعي نجد أن السياسة المقارنة اعتمدت على مجموعة من الأطر والمقتربات النظرية، في تحليلاتها وتفسيراتها انطلاقا من المعطيات الأكاديمية الأحداث الجارية أثنائها، والتي استدعت ضرورة تدخل علماء السياسة في تفسيرها وبالتنبؤ بمستقبلها، ومن خلالها تم تطوير مجموعة من الأطر النظرية التي تساعد على إجراء المقارنات عبر تصنيف الدول والمجتمعات وفقا لمفهوم التصنيف الثنائي للاقتصاد (متقدم- متخلف)، ومن خلاله تم تجاوز التصنيف الثنائي المرتبط بالتقليدية والحداثة المعتمد خلال المرحلة السلوكية، ولهذا نجد أن مفهوم الاقتصاد الثنائي الذي جاء به منظور التبعية انتقد السلوكية في تجاهلها للأبعاد التاريخية والدولية ولطريقة تعاملها مع دول العالم الثالث، يتضح من هذا التصنيف أن التحليل في حقل السياسة المقارنة أصبح يعبر عن الصراع الإيديولوجي الحاصل أثناء الحرب الباردة ، وقد أفرز ذلك نقاشات الكبرى للأنظمة طيلة السبعينيات والثمانينيات والتي تمحورت حول قضايا : الديمقراطية، السلطوية، الماركسية، الثورة، الكوربوراتية، الشمولية، التفكك وعدم الاندماج، ولعل أن إثارة القضايا الكبرى للأنظمة على نطاق واسع أثارت شكوكا حول اتساع رقعتها مما جعلها تجتذب الكثير من العلماء إلى جنوب أوروبا خلال سنوات 1970، وهنا تعتبر الموجة الثالثة للديمقراطية التي حدثت في منتصف السبعينات (1974-1975) والتي مست اليونان والبرتغال وإسبانيا، التي تعتبر فيما سبق ولفترة طويلة استثناء أوروبيا بالنظر إلى تخلفها الاجتماعي وتراجعها الاقتصادي والسياسي، بالرغم من أنها جزء من المحيط الأوروبي وارتباطها بمركزه الاقتصادي وبمفاهيمه السياسية، في هذا الشأن اعتبر راود السياسة المقارنة أن التحول الديمقراطي الذي مس كل من: اسبانيا والبرتغال واليونان والذي حولها إلى دول عادية من المنظور الغربي بالنظر إلى تقاربها سياسيا وبانتصارها ديمقراطيا، عبر إجراء انتخابات منتظمة وبإظهارها لنظام حزبي أكثر تعددية وأقل استقرارا حيث أصبحت الانتخابات فيها تجرى في هدوء وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا أساسيا لترسيخ الديمقراطية[1] .

[1] *Howard j wiarda. « Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War», the Third World,Quarterly Vol 19, No 5. Washington 1998. p 939.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سياق التحولات الديمقراطية التي مست إسبانيا والبرتغال وعدد من دول أمريكا اللاتينية نجد أن كل الخيارات مطروحة أمام دول العالم الثالث: استمرار السلطوية ،الكوربوراتية، الديمقراطية، الثورة الماركسية وحتى انهيار الدول وتفككها وباحتمال نشوب حرب أهلية[1].

وهنا حاول الكثير الباحثين من دول العالم الثالث تقديم تفسيرات حول فشل الديمقراطية والتنمية في العديد من الدول التي انتشرت فيها النظم السلطوية وهيمنة النخب العسكرية على السلطة وتفاقم المشكلات الاقتصادية وتزايدت الانقلابات العسكرية ، وهي عوامل عمقت من التخلف وانهيار جهود التنمية وانتشار الفقر وهيمنة الشركات الدولية على اقتصادياته وتدهور أوضاعه، ورسخت مع مرور الزمن لقيم التبعية ولفهم وتفسير هذه الظروف اعتمدت المدرسة ما بعد السلوكية مجموعة من المقتربات النظرية مثل: الماركسية الجديدة،الاقتصاد السياسي، البيروقراطية السلطوية، التحول الديمقراطي، علاقات الدولة - المجتمع، الكوربوراتية...، لتفسير ما يحصل في البلدان النامية التي تعاني من غياب الديمقراطية وضعف التنمية في ظل المشاكل والأزمات التي أفرزتها دولة ما بعد الاستعمار.

إن التوجه نحو التنظير في فترة ما بعد السلوكية خضع للتغيير لكن من دون الاهتمام ببناء نظريات جديدة تحل محل النظريات البنيوية الوظيفية حيث تم التركيز حول التحول في المعالجة النظرية للمسائل التقليدية وبالاستمرار في دراسة جماعات المصالح الثقافة السياسية، والعسكرة، وبالنظر إلى المسائل الجديدة التي فتحت الباب لتقديم دراسات أكثر خصوبة وإبداعا تهتم بشؤون ومسائل بناء الدولة، الثورة ،أصناف السلطوية، التحولات وتعطيل الديمقراطية، نماذج التنمية الاقتصادية مقدمة بذلك نظريات ومفاهيم حققت نتائج جيدة بنقلها من الحياة السياسية وعملياتها إلى مسألة التغيير السياسي، لكن مع حلول التسعينيات انهارت وتراجعت أهمية المداخل الأكثر راديكالية بسبب فشل الدول ذات التوجه الإشتراكي، مما أدى ذلك إلى إعادة إحياء المداخل الكلاسيكية في حقل السياسة المقارنة والذي يبدوا معقولا ومقبولا، فالمدخل الماركسي ومدخل التبعية دخل في انحسار فكري ويمكن إرجاعه إلى عدم حيوية وانهيار مختلف النظم الشيوعية والماركسية مع سقوط الإتحاد السوفيتي وانحسار الصراع الإيديولوجي مع نهاية الحرب البارد.

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987،ص27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المرحلة الثانية "منظور المؤسسات "(1989 - إلى الوقت الحاضر)**: تستوحي هذه المرحلة أسسها الفكرية والنظرية من المقاربة المؤسساتية الجديدة باتجاهاتها الثلاثة (التاريخي، الاجتماعي، الخيار العقلاني) التي اهتمت بشرح وتفسير دور المؤسسات في تصميم وهندسة القرارات والمخرجات الاجتماعية والسياسية، وجاءت هذه المرحلة لتعبر عن شعار " العودة إلى الدولة" الذي يظهر بقوة في العديد من الدراسات التي نشرت خلال الثمانينات، أين أصبحت الدولة وحدة تحليل مهمة في قسم واسع من دراسات الباحثين في السياسة المقارنة والذين اعترفوا بالتكيف مع الحركة النظرية المؤسساتية الجديدة المتعددة التيارات[1]، حيث بدأ مفهوم الدولة يحتل الصدارة في أدبيات السياسة المقارنة منذ منتصف الثمانينات بعد أن استبعدته الأبحاث الإمبريقية المعتمدة لدى الجيل الأول من السلوكيين الذين اهتموا بمفهوم النظام السياسي بدل الدولة، لكن هذه العودة جاءت بتصور مغاير يختلف عن الطرح التقليدي الشكلي إذ جاء بمضامين ومفاهيم سلوكية تركز على القضايا والمسائل المرتبطة بوظائف المؤسسات وتفاعلاتها الداخلية إلى جانب مشروعية ما تقوم به مؤسساتها السياسية في المجتمع، وفي هذا الصدد سعت الكثير من الأبحاث إلى إحياء قضايا مركزية مثل الدولة ومواطنها، كما أن الكثير من الاقتصاديين قاموا بمراجعة وإحياء النقاش المطروحة في المقارنات الكلاسيكية للتحليل التاريخي خاصة ماجاء في كتاب"الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية" لـ "بارنجتون مور" الصادر سنة 1966، كما تأتي البحوث الموضوعية الصادرة في هذا المجال كحدود فاصلة بين نظريات الاختيار العقلاني الرشيد وباقي النظريات الشكلية والقانونية وبين البحوث الكمية والكيفية التي فقدت قدرا كبيرا من تأثيرها وقوتها التفسيرية، وهنا انصبت اهتمامات التحليل السياسي المقارن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالجانب الجزئي المتمثل في السياسة العامة وآثارها عل المجتمع، وبالجانب الكلي (الدولة) والمتعلق بسلوك وقيم المؤسسات وبالتركيز على المتغيرات الاقتصادية بدلا من العوامل الاجتماعية، في هذا الصدد اتجه رواد ما بعد السلوكية إلى إحداث قطيعة معرفية من خلال التحول من النظرية البنائية الوظيفية إلى نظرية الخيار العقلاني، وعلى المستوى الجغرافي توسعت السياسات المقارنة من الإطار الدولاتي إلى الإطار العالمي ضمن ما يعرف بدراسة المناطق[2] .

[1] *Smyrl Marc, « Politics et Policy dans les approches américaines des politiques publiques : effets institutionnels et dynamiques du changement » Revue française de science politique, 2002/1 Vol. 52 , p, 37.*

[2] محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، ط 1 ، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص 262.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا الإطار قامت "تيدا سكوبول" (*T. Skocpol*) بتقديم منظورها القاري (ذو العلاقة بالمستعمرات) والمستوحى من أعمال "هانز وفيبر" انتقدت فيه النظرية الوظيفية البنائية ونظرية النخبة ونظريات التعددية والماركسية، وأكدت على دور مؤسسات الدولة التي لا تتمتع باستقلالية فحسب تجاه باقي القوى الاجتماعية بل لقدرتها على تحويل وهيكلة المجتمع بواسطة نشاطاتها المتعددة، ولذلك لم يعد مقبولا تجاهل دور المؤسسات السياسية وما تشكله من ثقل في ميزان البحث النظري والوقع العملي في كل الدول بدون استثناء[1]. في هذا الصدد لوحظ أن الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية خلال عقد الثمانينات أعطت ثقة في المؤسسات الغربية التي برزت في وضع أفضل من مؤسسات الدول الاشتراكية ومؤسسات الدول النامية، ما أدى عودة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على تصدير نموذج المؤسسات الأمريكية إلى الدول الأخرى، مما جعل النظرية المؤسساتية الجديدة(*new istitutionalism*) تحتل موقع مهم في البناءات النظرية والأبحاث الميدانية تستخدم كأداة من طرف النخب السياسية الحاكمة في تسيير المشكلات الاجتماعية[2]، معتبرة أن الدولة محدد رئيسي للمصلحة العامة في ظل اتساع الصراعات والنزاعات بين الجماعات المختلفة وتباين أراء الأفراد ومصالحهم مهنا تعمل الدولة على التوفيق بين هذه المصالح والجمع بينها بما يتوافق مع المصلحة العامة، وهكذا ركزت النظرية المؤسساتية الجديدة على مؤسسات الدولة المنوطة بتحقيق توازن بين متطلبات الأفراد وجماعات المصلحة باعتبارها الممثل الوحيد لمختلف فئات المجتمع ولاقادرة على هيكلتهم والتأثير في توجهاتهم، من هنا أصبحت المؤسسات العامة الشغل الشاغل لدى الكثير من الباحثين سواء ما تعلق منها بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدول، وقد سعت الكثير من الأبحاث الاجتماعية والتاريخية إلى فتح" العلبة السوداء "للدولة لمعرفة مختلف الأشكال التي تأخذها المؤسسة على أرض الواقع وأصبح ينظر من خلالها إلى الدولة على أنها مجموعة من الفاعلين أفرادا أو جماعات التي تستخدم الدولة وفق مصالحها وتوجهاتها وإسباغها الطابع الرسمي وفرضها، لهذا ارتكز ميدان البحث لدى المؤسساتية الجديدة حول الإجابة على إشكاليتين أساسيتين وهما: - **الأولى**: تتعلق بمدى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وهوياتهم وعلى طبيعتهم.

[1] محمد زاهي المغيربي، المرجع السابق، ص32،33.

[2] *André Lecours « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité? » Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002, p. 03.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الثانية**: تتعلق بالتطور المؤسسي والبحث أصول وخصائص المؤسسات وبتفحص آلية إنتاج وإعادة إنتاج هذه المؤسسات في إطار صيرورة دائمة يكون فيها المشهد المؤسسي متأثرا بالسياق العام المحدد لاحتمالية التغيير المؤسسي.

إن العودة القوية للمؤسسات أصبحت كمرجعية نظرية في العلوم السياسية بعدما كان ينظر إليها منظري التعددية على أنها وعاء فارغ ومحايد أو كأداة صماء لدى منظري الماركسية، تصب اهتمامات هذا الاتجاه المؤسساتي الجديد حول التحول أو العودة إلى الدولة ويأتي ذلك لدحض الشكوك التي حامت حول الفكرة القائلة بأن المؤسسات السياسية ما هي إلا انعكاس للقوى المجتمعية الفاعلة[1].

إن التحولات التي جاءت بعد الحرب الباردة طرحت العديد من القضايا في حقل السياسة المقارنة بعد نهاية القرن العشرين نظرا لتنامي تأثيرات العولمة والفلسفة النيوليبرالية، التي تسعى إلى فرض النمطية على جميع دول العالم مما أثر ذلك على مفهوم الدولة وعلى أدوارها، ومن ناحية أخرى تم الشروع في طرح مفاهيم وقضايا جديدة تتسق ومفهوم الديمقراطية الليبرالية أدت إلى ظهور اتجاهات نظرية معاصرة نالت قسطا مهما من أبحاث السياسة المقارنة وعلى رأسها قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي احتلت الصدارة في الأجندة البحثية للسياسة المقارنة، بجانب القضايا الأخرى مثل: الحكم الراشد، قضايا البيئة، قضايا المرأة، التعديل الهيكلي . والتحول إلى القطاع الخاص، المجتمع المدني، إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع، الفساد السياسي وفقدان الشرعية، السياسات العامة..إلخ.

وبالتالي تعدد القضايا والمسائل التي يهتم بها حقل السياسة المقارنة جعله حقلا يعاني من التشتت المنهجي والنظري مما افقده ذلك مركزه الأكاديمي، فالنقاشات المطروحة مع نهاية القرن العشرين والتي تدور حول مفاهيم التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، أدت إلى إثراء هذا الحقل وبإضفاء الخصوبة والإبداع على دراساته نظرا لتوسيع وتنوع مجالاته البحثية إلا أن ذلك لم يبلور تقاليد بحثية صارمة تضبط الحدود النظرية والمنهجية لهذا الحقل هذا من جهة ومن جهة أخرى تنامي تأثيرات العولمة والفلسفة النيوليبرلية التي فرضت الصورة النمطية القائمة المبنية على القيم الأمريكية والغربية على باقي الدول ما يعني اندثار خصوصياتها وتنوعها، وبالتالي

[1] محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص ص 45- 49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الواقع المعولم أثر بصفة مباشرة على الدارسات السياسية المقارنة التي تتطلب قدرا من التشابه والاختلاف بين حالات الدراسات.

المحور الثالث: مستقبل السياسة المقارنة في ظل التعدد والتشتت النظري

في ظل التحولات الحاصلة التي جاءت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح حقل السياسة المقارنة يثير العديد من الأسئلة والتي تبحث عن إجابات تتمثل فيما يلي: ما هي التوجهات الجديدة للسياسة المقارنة؟ هل يمكن بناء نموذج معرفي يجمع كل الاتجاهات النظرية المختلفة وهل يمكن إيجاد نماذج بديلة؟ وما مستقبل هذا الحقل المعرفي في ظل حالة التشظي والتشتت المنهجي والنظري؟ إن هذه الأسئلة وغيرها تعبر عن حالة الشك وغموض مستقبل السياسة المقارنة وهي تعكس صعوبة التنظير وإشكالية بناء النظريات، الذي يعد التحدي الرئيسي الذي يواجه حقل السياسة المقارنة في الوقت الحاضر وهي من صميم الانتقادات الموجهة إليه، بالنظر إلى التشتت النظري والتداخل المفاهيمي إلى جانب اختلاف وتباين الأساليب المنهجية المستخدمة، وهي مسائل تحول دون بلورة هوية مستقلة لحقل السياسة المقارنة، نظرا لانحسار نزعة التنظير وبتركيزه على شبه النظريات(*Métathéories*) التي تتقاطع فيها العديد من المجالات المعرفية، والتي أصبحت تحدد توجهات هذا الحقل وحدوده النظرية، ويظهر ذلك جليا في بروز دراسات جديدة تستند إلى الاتجاهات النظرية الكبرى والتي تمثلها المؤسساتية الجديدة بكل فروعها التي يقوم نهجها النظري على افتراضات تكون في بعض الأحيان متناقضة، ولذلك غالبا ما يستبعدها الباحثين عن أعمالهم وترفضها أساليبهم الإمبريقية، من منطلق أن منهجها مشكوك فيه وباعتبارها لا تقدم خطاب يلامس الواقع وبغلبة الطابع المجرد وباهتمامها المفرط بالجوانب الإبستمولوجية والأنطولوجية (الوجودية) للنظرية[1].

إن التشابك النظري أثر بشكل كبير على عملية التنظير في حقل السياسة المقارنة بالنظر إلى صعوبة تجاهل واقعها التي أفرزت تنوعا في حالات الدراسة وبصياغة أطر نظرية جديدة ومتعددة، مما خلق مشكلة لدى الباحثين تتعلق بصعوبة التعميم وقابلية تطبيق النظريات السابقة، باعتبار أن دراسة أي حالة جديدة يتم تحديدها ضمن مناطق مختلفة من العالم وهذا ما يطرح مسألة مصداقية الأفكار التي بدت وأنها تفسر التجربة الأوربية والتي لم تنقل بشكل جيد لأن متغيراتها

[1] *Éric Thomas « Le spectre de la métathéorie : alexander Wendt serait-il hanté par ses propres engagements ? ». Revue Études internationales, volume 38, n o3, septembre 2007. pp 384/386.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفسيرية وضعت في سياق واحد، ولهذا يجرى حاليا إجراء دراسات لإعادة استكشافها وتكييفها عبر نقل هذه النماذج إلى سياق متعدد (حالات جديدة)، والتي قد تؤدي إلى نقد الافتراضات والمسلمات الضمنية التي لم تعترف بتاتا ولمرات عديدة بصحتها وسلامتها، ومن الواضح أن دراسة الحالات الجديدة تجعل أهمية بناء النظرية واختبارها من أمر صعبا ومعقدا[1].

من هنا يمكن التنبؤ بما سيحدث للسياسة المقارنة على المدى المتوسط والبعيد حيث بدأ دارسيه في الولايات المتحدة التشكيك في علمية هذا التخصص والجدوى منه، ولذلك نجد أن مشكلة السياسة المقارنة في عصر ما بعد الحرب الباردة أصبح قليل الإثارة بسبب المقتضيات الجديدة التي فرضها المعطيات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في هذا السياق أفرزت موجة الدمقرطة مع نهاية الحرب الباردة نتائج أدت إلى تواري النقاشات الكبرى للنظم السياسية مما جعل حقل السياسة المقارنة اقل إبداعا وإغراءا نظرا لانحسار النقاشات السابقة، التي تمحورت حول الإحتمالات التي يمكن أن تواجهها أنظمة الدول النامية في المستقبل، فقد أدى انتصار الديمقراطية الليبرالية في المجال السياسي إلى طرح قضايا جديدة تتمثل في الليبرالية الجديدة التي عدلت من رؤيتها للاقتصاد وبفرضها لبرامج التعديل الهيكلي على هذه الدول، وبالتالي هذه المعطيات الجديدة أدت بلا شك إلى التقليل من فائدة وجدوى التحليل السياسي المقارن ولم تلق ترحيبا لدى علماء السياسة المقارنة[2].

وفي ظل العولمة أصبحت الكثير من الدول النامية تستوفي وتستجيب للنماذج السياسة والاقتصادية الجاهزة للتطبيق من أجل تحويلها لتكون "دولا عادية" من المنظور الغربي، وهنا أصبحت الدراسات المقارنة مثيرة للضجر وأقل فائدة، واعتبر هذا الحقل غير جذاب وغير شيق نظرا لضعف وانحسار الاهتمام بالنقاشات الكبرى للنظم، نتيجة للواقع الجديد الذي أفرزته العولمة المتميز بانحسار النقاشات والسياسات المبنية على الأيدلوجية (الرأسمالية–الاشتراكية).

وطرحت العديد من الأسئلة التي تثير الشكوك حول الجدوى من تغير في البنية المنهجية والنظرية للسياسة المقارنة، ومن هنا يعد التغيير في البنية الموضوعية للحقل متغيرا أساسيا في إحداث متوالية من التغيرات في بقية مكوناته النظرية والمنهجية، ويبرز ذلك في تعدد وتنوع الأطروحات

[1] *Gerardo Munck, The regime question Theory Building in Democracy Studies. New York: Cambridge University Press, 1999..p 121*

[2] *Philippe C. Shmitter, « The Nature and future of comparative politics », European Political Science Review. Cambridge University Press, 2009. p 34*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حول الموضوعات التي يهتم بها حقل السياسة المقارنة التي ينبغي على الباحثين فيه الاهتمام بها، ولم تؤدي كذلك إلى تطوير وتعميق النظري لهذا الحقل الذي يتعامل في كليته مع ظواهر واقعية ويسعى من خلالها لكي يقدم أطرا نظرية ووسائل منهجية قادرة على فهم الواقع وتحليله وتفسيره.

وكما يرى "فيليب شميتر" أن مستقبل السياسة المقارنة غامض ومحل شك، وذلك انطلاقا من "شجرة عائلة السياسة المقارنة" التي قدمها سنة 2009، نجد أن الاهتمامات البحثية للسياسة المقارنة في المستقبل هي أمام مفترق طرق، الذي يتشكل من ثلاث مسارات مميزة سوف تحدد طبيعته ودوره في المستقبل، فالاتجاه يتمثل في إتباع مسار النظرية المؤسساتية بكل اتجاهاتها المتنوعة (العقلانية والاجتماعية والتاريخية)، أما المسار الثاني فيتمثل في إتباعها لنظرية الاختيار العقلاني الرشيد التي تتبع التحليل المبسط (*simplicity*)، أما الاتجاه الثالث الذي يتجه إلى احتضان "الترابط المعقد" للعالم السياسي المعاصر من خلال تكييف وانتقاء الحالات والمفاهيم وفقا لمفهوم التعقد (*complexity*) الذي تجسده النظرية المؤسساتية الاجتماعية والتاريخية[1].

إن ديناميكية المجال السياسي يؤدي إلى بروز ظواهر سياسية جديدة يمكن أن يؤدي إلى تراجع أو تصاعد أهمية ظواهر أخرى، في هذا الصدد جدد "هوارد فياردا" تأكيده على أهمية الظروف التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب البادرة التي أفضت إلى التنوع النظري للسياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية وفتح المجال لإثارة نقاشات نظرية صحية أضفت حيوية على مجال اهتماماته وهذا ما تعكسه الحقائق السياسية والمنهجية في السياسة المقارنة، في هذا الإطار يمكن إدراج ثلاث أولويات بحثية، أولا المواصلة في إعادة تهذيب المقتربات والفصل بينها السعي إلى بناء روابط بين المقتربات المتنوعة "الجزر النظرية"، ثانيا مواصلة المحاولات في صياغة توليفة واسعة تشمل جميع العناصر النظرية المتعددة، ثالثا إحياء مقترب التنمية السياسية من خلال إدراك وفهم أحدث الظواهر السياسية الناشئة من حولنا والتي تتطلب الاعتماد على النقطة المفصلية المتمثلة في إحياء المقترب التنموي ومراجعة أطروحاته[2].

وبالتالي مستقبل البحث في السياسة المقارنة لا يزال واعدا بالنظر إلى تنوع موضوعاته البحثية نظرا للتغيرات الكبيرة الحاصلة فيه والتي انعكست على النقاشات الكبرى للأنظمة المطروحة خصوصا في العالم الثالث وضعتها أمام خيارات متعددة وهي: الرأسمالية،الاشتراكية، الماركنتلية،

[1] *Philippe C. Shmitter Op cit p 37.*

[2] *Howard j Wiarda. Rethinking political Développement : A look backward over Thirty years.and a look Ahead .studies in comparative international développement .winter1989-90.24 no4.p75.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية، السلطوية الكوربوراتية، الشمولية، الثورة الانقلابات العسكرية، التفكك، وهي قضايا أثارها هذا الحقل، إلا أن ذلك مهد إلى ابتكار نماذج نظرية جديدة تساير هذا التغير بجانب ظهور تجارب تنموية جديدة تتطلب إيجاد أطر نظرية و مفاهيمية جديدة لفهم موجة التغير الواسعة والجارية.

بناءا على ما سبق يمكن التسليم بأن حاضر السياسة المقارنة مختلف عن ما هو سائدا في الماضي وهذا بلا شك يسير نحو الاستمرار في إحداث تحولات نظرية في المستقبل المنظور، ما يتطلب من الباحثين تحمل مسؤولية ترسيخ الوصف الموضوعي للمسارات والأحداث الجارية في البلدان الأخرى، وبالحرص على توفير معلومات منهجية وموثوقة حول المؤسسات السياسية والبيروقراطية التي تصنع وتنفذ السياسات الوطنية في مختلف البلدان، وفي ظل تداعيات نهاية الحرب الباردة التي أدت إلى زيادة عدد الأنظمة السياسية تستدعي وصف سلوكها، ودمجها ضمن سياق العولمة الرأسمالية التي أثرت على نظم الإنتاج والنقل والتوزيع والتي تخلق حساسية في سلوكها، ويبقى التحليل المقارن بين للسياسات القائمة تقدم أفضل البحوث المنهجية من خلال تحليلها لأوجه التشابه والاختلاف في السلوك، وباستنتاجها بوجود أنماط من الانتظام تحكم دراسة حالات السياسات بإيجاد التماثل والتقارب في النتائج، ولهذا دأب علماء السياسة المقارنة على تسوية الاختلافات الممكنة عبر التحكم عليها بالطريقة المنهجية[1].

بما أن السياسة المقارنة نشاط إنساني فإنه ليس من الممكن ولا المرغوب في حصره في إطار واحد وضيق لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يستوعب ويفهم السلوك السياسي للإنسان بكل عمقه وتشابكه وأبعاده، من هذا المنطلق فإن مستقبل السياسة المقارنة سيتوقف بدرجة كبيرة على مدى إمكانية نجاح هذه الاتجاهات والمداخل المتصارعة في الوصول إلى بلورة تركيبة وتوليفة نظرية (*Theoretical amalgam*) تجمع بين مزايا ونقاط قوة كل مدخل من هذه المداخل.

[1] *Howard j Wiarda.op cit .p 40.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة:

إن التنظير في بداية المرحلة ما بعد السلوكية كان أقل سعيا لبناء النظرية وهذا ما يظهر في اعتماده لشبه النظرية التي تركز أكثر على نظريات متوسطة المدى ويعود ذلك إلى قصور البنية نظرية والمنهجية لحقل السياسة المقارنة في تفسير التطورات السياسية الحاصلة في الواقع، مما مهد ذلك للطعن في نموذج التحليل السلوكي التمهيد للتحول نحو ما بعد السلوكية التي قامت على توجه حمل شعار "العودة إلى المجتمع" وبمعالجة مشاكله بعدم التزام العلم الحياد تجاه مشاكل المجتمع، هذا ما أدى ذلك إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى المنهج في السياسة المقارنة والتأكيد على عدم فصل الحقائق عن القيم من خلال استخدام المناهج الكمية والكيفية طارحة بذلك كيفية إجراء المقارنات وفق تبني أطر منهجية حديثة تتماشى وهذا التحول.

تماشيا وهذا التوجه البحثي عملت المدرسة ما بعد السلوكية على تكييف المرجعية النظرية الكبرى لكن من دون التوجه نحو التنظير ويعود ذلك إلى فلسفة هذه الثورة التي لم تعطي اهتماما كبيرا لبناء النظرية، ولذلك نجد أن مسألة تعدد الأطر النظرية وتشتتها هي انعكاس لهذا التوجه البحثي، وفي هذا الشأن يؤكد "باول فيرباند" أن مسألة التعدد في الأطر النظرية جاء تبعا لاختلاف المنطلقات المنهجية التي أفضت إلى وجود نظريات متنافسة داخل حقل السياسة المقارنة ما يستدعي الاستعانة بمقاربة كمية تشمل جميع النظريات المتنافسة التي لا تزال قيد التطور والتبلور، وتمكن من خلالها السياسة المقارنة من تحقيق استقلاليته وتحديد هويته المعرفية والمنهجية، على الرغم من اختلاف علماء السياسة في المرحلة ما بعد السلوكية على أطر وضوابط نظرية متماسكة، ويعود ذلك إلى اتساع حدوده وباعتباره أيضا حقلا خصبا للدراسة تجعله يعيش تطورات سريعة وكبيرة، وهو لا يزال يشهد دراسة وتقويما داخليا وإعادة توجيه الوجهة والاتجاه وتغيير بؤرة التركيز وإطار التحليل فلقد تغيرت وجهته أكثر من مرة بصورة اردیكالية ، مما جعل الدارسين فيه يشعرون بأنهم في فخ حقل معرفي يشهد تغيرا مستمرا على مستوى النظرية والمنهج والمفهوم، هذه الطبيعة التحولية والانتقالية يعكسه للتكيف الدائم مع المنظورات أو النماذج المعرفية الجديدة والتشكيك فيها وتفحصها بشكل عميق ودقيق .

في الأخير يمكن القول أن التغيرات والتحولات النظرية والمنهجية التي يعيشها حقل السياسة المقارنة منذ الثورة ما بعد السلوكية إلى الوقت الحاضر، أضفت حيوية علمية يعبر عن الحالة الصحية التي يعيشها حقل السياسة المقارنة،بالنظر إلى أن حالة الجمود وتوقف الجدل والتفاعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظري في أي حقل علمي يؤدي إلى زواله و موته، وبحسب"فيليب شميتر" لا تزال هناك الكثير من المجالات الواسعة ستظل تحت مظلة السياسات المقارنة هي بالتأكيد سيتم التطرق إليها في المستقبل وستكون لها نتائج حاسمة لدى للباحثين في السياسة المقارنة الذين يرغبون في التوجه نحو احتضان التعقيد عبر إيجاد روابط بين مختلف الأطر النظرية وبالتوجه نحو بلورة نظرية أو نموذجا معرفيا جامعا.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

الكتب:

المغيربي محمد زاهي بشير، السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية، ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994.

المنوفي كمال، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

بادي برتراند و هيرمت، السياسة المقارنة، المنظمة العربية للترجمة بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

عارف محمد نصر، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العلمي للدراسات السياسية، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2006 .

عارف محمد نصر، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

- مهنا محمد نصر، الدولة والنظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.

ب- المجلات:

- المنوفي كمال، "مفهوم تطور علم السياسة "، مجلة الفكر العربي، العدد 22، أكتوبر 1981.

- المنوفي كمال، "السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 7، العدد 4، يناير 1980.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بدر أحمد "الثورة السلوكية في العلوم السياسية "، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، ديسمبر 1975.

- مفتي محمد أحمد، "المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد الخامس عشر، العدد02، 1987.

2- باللغة الأجنبية:

- Éric Thomas « Le spectre de la métathéorie : alexander Wendt serait-il hanté par ses propres engagements ? ». Revue Études internationales, volume 38, n o3, septembre 2007.

- Lecours André « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité? » Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3,2002.

- Munck Gerardo, The regime question Theory Building in Democracy Studies. New York: Cambridge University Press,1999.

- Munck Gerardo, The past and the présent of comparative politics. Kellogg Institute Baltimore university press forthcoming , 2007.

- Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies, USA, university of Californiapress, 1987.

- Shmitter C. Philippe, The Nature and future of comparative politics. European Political Science Review. Cambridge University Press, 2009.

- Smyrl Marc, « Politics et Policy dans les approches américaines des politiques publiques : effets institutionnels et dynamiques du changement »Revue française de science politique, Vol. 52, 2002.

- wiarda Howard j, Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era. the. Third World Quarterly Vol 19, No 5. Washington, 1998.

- wiarda Howard, Rethinking political Développement : A look backward over Thirty years.and a look Ahead .studies in comparative international développement -90.24 no4. winter1989.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com